

Distr.: General  
8 March 2016  
Arabic  
Original: English



مذكرة شفوية مؤرخة ٧ آذار/مارس ٢٠١٦ موجهة إلى الأمين العام من البعثة  
الدائمة لأنغولا لدى الأمم المتحدة

تهدى البعثة الدائمة لجمهورية أنغولا لدى الأمم المتحدة تحياتها إلى المكتب التنفيذي  
للأمين العام وتشرف بأن تحيل عليه ورقة مفاهيمية للمناقشة المفتوحة المقرر عقدها في  
٢٨ آذار/مارس ٢٠١٦، الساعة ١٠:٠٠ صباحاً، في إطار موضوع "دور المرأة في منع  
نشوب النزاعات وحلها في أفريقيا" (انظر المرفق).



مرفق المذكرة الشفوية المؤرخة ٧ آذار/مارس ٢٠١٦ الموجهة إلى الأمين العام من البعثة الدائمة لأنغولا لدى الأمم المتحدة

ورقة مفاهيمية للمناقشة المفتوحة لمجلس الأمن بشأن "دور المرأة في منع نشوب النزاعات وحلها في أفريقيا" المقرر عقدها يوم الاثنين ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٦

١ - مقدمة

تبين مجموعة متزايدة من الأدلة أن مشاركة المرأة في محادثات السلام تؤدي إلى الخروج بخلاصة من المحادثات، وتنفيذ الاتفاقات، واستدامة السلام.

وفي جميع الاستعراضات الرئيسية الثلاثة للسلام والأمن التي أجريت في عام ٢٠١٥، تم التشديد على ضرورة زيادة تركيز مجلس الأمن على منع نشوب النزاعات، تمشيا مع ميثاق الأمم المتحدة. وأبرزت الاستعراضات الثلاثة أيضا، ولا سيما الاستعراض الرفيع المستوى الذي أجراه المجلس لحالة تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن، أن المشاركة المحدية للمرأة أمر حاسم الأهمية في فعالية جميع التدخلات في مجالي السلام والأمن.

وإدراكا لضرورة إحداث نقلة نوعية في الطريقة التي تعالج بها الأمم المتحدة والدول الأعضاء والجهات الفاعلة الإقليمية قضايا السلام والأمن وتسوية النزاعات، ولا سيما في أفريقيا، ستعقد أنغولا، بصفتها الدولة المتولية رئاسة مجلس الأمن، مناقشة مفتوحة بشأن "دور المرأة في منع نشوب النزاعات وحلها في أفريقيا". ومن المقرر عقد الجلسة في ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٦.

٢ - معلومات أساسية

على مر التاريخ توحدت النساء الناشطات في مجال السلام من جميع أنحاء العالم سعيا إلى وضع حد للحروب. وظلت دعوتهن إلى الالتزام بالسلام متسقة وعالمية حتى عندما كانت بلدانهم أنفسها في خضم الحروب.

ويرد موضوع منع النزاعات بانتظام كأحد بنود جدول أعمال مجلس الأمن، مع التركيز جغرافيا على أفريقيا. وفي القرار ٢١٧١ (٢٠١٤)، أكد المجلس من جديد الحاجة إلى اتباع نهج شامل في منع نشوب النزاعات وتحقيق السلام المستدام يتألف من تدابير عملية وهيكلية لمنع نشوب النزاعات المسلحة ويعالج أسبابها الجذرية، بما في ذلك حقوق الإنسان

والمساواة بين الجنسين. وأكد المجلس من جديد أهمية دور المرأة في منع نشوب النزاعات وحلها وفي بناء السلام، وكرر دعوته إلى زيادة مشاركة المرأة وتمثيلها وإسهامها في منع نشوب النزاعات وفي جهود الوساطة على قدم المساواة وبصورة كاملة وهادفة وفقا لقراراته ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨) و ١٨٨٨ (٢٠٠٩) و ١٨٨٩ (٢٠٠٩) و ١٩٦٠ (٢٠١٠) و ٢١٠٦ (٢٠١٣) و ٢١٢٢ (٢٠١٣) و ٢٢٤٢ (٢٠١٥).

وأبرزت الدراسة المعنونة ”منع نشوب النزاعات، وتحويل العدالة، وتأمين السلام - دراسة عالمية بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٣٢٥“<sup>(١)</sup>، التي طلب الأمين العام إجرائها قبل استعراض المجلس لذلك القرار التاريخي المتخذ في عام ٢٠٠٠، أهمية المساهمات الحاسمة التي تقدمها المرأة في جهود السلام والأمن عند مشاركتها بطريقة مجدية في تلك الجهود. ويظهر تحليل<sup>(٢)</sup> شمل ٤٠ عملية من عمليات السلام منذ نهاية الحرب الباردة، أجراه للدراسة العالمية معهد جنيف للدراسات فوق الجامعية، أنه، في الحالات التي تمكنت فيها الجماعات النسائية من ممارسة تأثير قوي على عملية التفاوض، فإن فرص التوصل إلى اتفاق كانت أعلى من الحالات التي اتسم فيها نفوذ الجماعات النسائية بالضعف أو التي لم يكن لها تأثير فيها. كما أن التأثير القوي للمرأة في عمليات التفاوض ارتبط ارتباطا إيجابيا بزيادة احتمال تنفيذ ما يتم التوصل إليه من اتفاقات. علاوة على ذلك، فإن بحثنا إضافية درست مجموعة من البيانات المتعلقة بـ ١٨١ اتفاق سلام وقعت في الفترة ما بين عام ١٩٨٩ و عام ٢٠١١ أظهرت أيضا أن احتمال فشل اتفاقات السلام يقل بنسبة ٦٤ في المائة عندما يشارك فيها ممثلون عن المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات النسائية<sup>(٣)</sup>. وعلى وجه التحديد، في حالة عمليات السلام الشاملة للجميع، هناك زيادة بنسبة ٢٠ في المائة في احتمال التوصل إلى اتفاق سلام يستمر لفترة لا تقل عن سنتين؛ حيث ما فتئت تلك النسبة المتوية تزداد بمرور الوقت.

(١) متاحة على الموقع <http://wps.unwomen.org/>.

(٢) Thania Paffenholz and others, “Making women count - not just counting women: assessing women’s inclusion and influence on peace negotiations”, (Geneva, Graduate Institute of international and Development Studies, Centre on Conflict, Development and Peacebuilding, 2015), available from [www.inclusivepeace.org](http://www.inclusivepeace.org).

(٣) Laurel Stone, “Quantitative Analysis of Women’s Participation in Peace Processes,” Annex II in Marie O’Reilly, Andrea Ó Súilleabháin, and Thania Paffenholz, “Reimagining Peacemaking: Women’s Roles in Peace Processes” (International Peace Institute, June 2015).

وإقراراً بأن بإمكان المنظمات النسائية، فضلاً عن قيادات المجتمعات المحلية الرسمية وغير الرسمية، أن تضطلع بدور في التأثير على أطراف النزاعات المسلحة، دعا مجلس الأمن في قراراته ٢١٧١ (٢٠١٤) و ٢١٢٢ (٢٠١٣) و ٢٢٤٢ (٢٠١٥) بشأن المرأة والسلام والأمن، الأمين العام ومبعوثيه الخاصين وممثليه الخاصين إلى إحاطة المجلس، في إطار الإحاطات المنتظمة التي يقدمونها، بآخر مستجدات التقدم المحرز في دعوة المرأة إلى المشاركة، بطرق منها إجراء المشاورات مع المجتمع المدني بما يشمل المنظمات النسائية، في المناقشات ذات الصلة بمنع النزاعات وحلها، وصون السلام والأمن، وبناء السلام بعد انتهاء النزاعات.

### ٣ - التطورات

يسرت مشاركة المرأة في منع نشوب النزاعات في أفريقيا إجراء تقييم أكثر شمولاً لأسباب النزاعات والحلول البديلة لها. وتواصل مساهمات المرأة فيما يتعلق بمنع النزاعات تعزيز الإجراءات التي تعالج الاحتياجات المتنوعة، الأمر الذي ينتج مشاركات أوسع نطاقاً في اتفاقات السلام وتحقيق السلام الدائم في نهاية المطاف.

وفي أفريقيا، أدى وجود عدد من الآليات والسياسات والهياكل إلى تهيئة بيئة تمكينية للمرأة للقيام بدور رئيسي في السلام والأمن. وبموجب البروتوكول بشأن حقوق المرأة في أفريقيا (بروتوكول مابوتو) الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب والإعلان الرسمي لعام ٢٠٠٤ بشأن المساواة بين الجنسين في أفريقيا، تلتزم الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي بالمشاركة والتمثيل الكاملين والفعالين للمرأة في عمليات السلام، بما في ذلك في منع النزاعات وتسويتها وإدارتها وفي التعمير بعد انتهاء النزاعات في أفريقيا على النحو المنصوص عليه في قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

ومن المسائل المهمة أيضاً السياسة الجنسانية للاتحاد الأفريقي التي تسعى إلى تعميم مراعاة المنظور الجنساني في مسائل السلام والأمن، وتعيين مبعوثة خاصة بشأن المرأة والسلام والأمن تضطلع بدور هام في الإعراب عن أصوات النساء المتضررات من النزاعات في أفريقيا والدعوة إلى الاستفادة من دورهن الهام في منع النزاعات وتسويتها وبناء السلام، واعتماد الاتحاد الأفريقي برنامج السنوات الخمس (٢٠١٥-٢٠٢٠) للمساواة بين الجنسين والسلام والأمن. كما أن مشاركة المرأة ومراعاة المنظورات الجنسانية هي عناصر في بنية السلام والأمن الآخذة في التطور في أفريقيا، بما في ذلك في النظام القاري للإنذار المبكر وأعمال الفريق الحكماء، وهي الآلية الاستشارية المكلفة بدعم الجهود التي يبذلها مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، والجهود التي تبذلها رئيسة مفوضية الاتحاد، خاصة في مجال منع نشوب الصراعات.

وتضطلع النساء في جميع أنحاء أفريقيا بأدوار لا مثيل لها في الإنذار المبكر ومنع العنف، بما في ذلك العنف المتصل بالانتخابات، وقد وضعن برامج مبتكرة من أجل تنظيم انتخابات سلمية في عدد من البلدان التي كانت تعد لإجراء انتخابات حساسة.

وفي غرب أفريقيا، شهدت مبادرة مشتركة بين منظمات من المجتمع المدني، بدعم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، إنشاء "عُرف عمليات المرأة" التي أعلن الاتحاد الأفريقي أنها من "أفضل الممارسات" واعتمدت بوصفها "مبادرة لإيجاد الحلول" من قبل شبكة حلول التنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة (انظر الوثيقة A/70/400). وفي غرب أفريقيا أيضا، يسرت الشراكة بين مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا وهيئة الأمم المتحدة للمرأة إنشاء شبكة نشطة معنية بالمرأة والسلام والأمن تشجع، بعد تزويدها بالتدريب في مجالي الوساطة وحل النزاعات، فضلا عن الأدوات المشتركة والمعلومات والمعارف وأفضل الممارسات والدروس المستفادة، على إرساء السلام في المنطقة دون الإقليمية، وتشكل نقطة انطلاق للتعرف على الخبراء في الشؤون الجنسانية الذين يشاركون مشاركة حقيقية في جهود منع النزاعات وغيرها من العمليات السياسية الوطنية في المنطقة.

ومع ذلك، لا تزال هناك عقبات متعددة تحول دون الإدماج التام لتلك المساعي في شكل تدخلات رسمية أكثر ترمي إلى منع نشوب النزاعات وبناء السلام المستدام. وقصور التحليلات الجنسانية لعوامل النزاع والسلام، وندرة إدراج القضايا الجنسانية وإشراك المرأة على السواء في مبادرات الإنذار المبكر، والتحدي الزمن المتمثل في الاستجابة لمؤشرات النزاع في الوقت المناسب، هي عناصر كثيرا ما تؤدي إلى تجاهل معلومات حيوية مصدرها النساء أو تتعلق بهن، حيث يمكن أن تساعد في وضع استراتيجيات شاملة ومستدامة للاستجابة.

علاوة على ذلك، نظرا للمرونة في تنفيذ ولاية البعثات السياسية الخاصة في أفريقيا، بما في ذلك مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، مما يسمح لها بإنشاء شراكات قوية مع سائر كيانات الأمم المتحدة وكذلك مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، فقد تيسر ظهور نهج مشترك يركز على البحث عن الحلول السياسية وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية. ومع ذلك، فإن العدد المحدود من النساء في البعثات السياسية الميدانية، خاصة في المناصب القيادية، وتهميش جدول أعمال المرأة والسلام والأمن، هي أمور تنطوي على خطر جعل جدول الأعمال هذا عملا معزولا وخارج التشارك التقني والوظيفي مع الولاية الأساسية للبعثات السياسية الخاصة.

## ٤ - محور المناقشة وأهدافها

تم التأكيد في الدراسة العالمية على أن منع النزاعات يتطلب في آن واحد نهجاً قصير الأجل يتناول مشاركة المرأة والانتهاكات القائمة على نوع الجنس في تدابير الإنذار المبكر، ونهجاً هيكلية طويلة الأجل للتصدي للأسباب الجذرية للنزاعات، بما في ذلك عدم المساواة، ومعالجة مصادر النزاعات الجديدة، بما في ذلك آثار تغير المناخ وما يتعلق بالموارد الطبيعية.

وبعد التأكيد المتجدد على منع نشوب النزاعات ومشاركة المرأة مشاركة فعالة في مبادرات السلام والأمن، ستساهم المناقشة المفتوحة في الجهود الجارية الرامية إلى إدماج جدول أعمال المرأة والسلام والأمن في منع نشوب النزاعات، مع التركيز على أفريقيا.

وستشمل الأسئلة الرئيسية التي ينبغي التصدي لها ما يلي:

- أدوات وأساليب عمل مجلس الأمن، ومشاركة المرأة في منع نشوب النزاعات: فريق الخبراء غير الرسمي الجديد المعني بالمرأة والسلام والأمن (انظر قرار مجلس الأمن ٢٢٤٢ (٢٠١٥)، الفقرة ٥ (أ))، وفريق مجلس الأمن العامل المخصص لمنع نشوب النزاعات في أفريقيا وحلها، وأنظمة الجزاءات، والمساءلة، ومكافحة الإفلات من العقاب؛
- أهمية استجابة المجلس بصورة جيدة التوقيت وفعالة للإشارات المبكرة بوقوع نزاع؛
- الدروس المستفادة وأفضل الممارسات من أجل إدماج جدول أعمال المرأة والسلام والأمن في جهود منع نشوب النزاعات في أفريقيا: التعاون بين الوكالات التابعة للأمم المتحدة؛
- تعزيز قدرات التقييم والتحليل في البعثات السياسية الخاصة للأمم المتحدة من أجل إدماج جدول أعمال المرأة والسلام والأمن في ولايتها الوقائية الأساسية؛
- مشاركة المرأة في عمليات السلام:
- التغلب على الحواجز وتوسيع نطاق الإدماج ليشمل الجوانب التقنية في اتفاقات السلام من قبيل رصد وتنفيذ اتفاقات وقف إطلاق النار واتفاقات السلام؛
- تعزيز المهارات والشراكات: شبكات الوساطات النسائية؛

- التصديق على معاهدة تجارة الأسلحة (٢٠١٣) والالتزام بوضع تدابير لمعالجة الجوانب الجنسانية للتجارة الدولية في الأسلحة ومكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة؛
- التعاون مع المنظمات الإقليمية، وتحديدًا مع الاتحاد الأفريقي؛ والدعوة إلى النظر إلى القضايا الجنسانية بوصفها شاملة لعدة قطاعات، من قبل مجلس الأمن ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي على حد سواء؛ ومن أجل إدراج مسألة المرأة والسلام والأمن كبنء متكرر في جداول أعمال اجتماعات الأمم المتحدة مع النظراء في الاتحاد الأفريقي، من مستوى الشراكات التقنية إلى مستوى الشراكات السياسية الرفيعة المستوى؛
- الصلات القائمة بين التنمية والسلام والأمن، وحقوق الإنسان، والاعتراف بالشواغل الإنمائية وإدماجها في التقييمات الأمنية لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاعات؛
- أهمية التحليل الجنساني وإدماجه في مبادرة حقوق الإنسان أولاً للأمين العام؛
- دور الجهات الفاعلة الرئيسية بما فيها الدول الأعضاء، والأمم المتحدة، ومنظمات المجتمع المدني؛
- أهمية إيجاد تمويل مستدام ويمكن التنبؤ به لقضايا المرأة والسلام والأمن؛ وبناء القدرات للجماعات النسائية، والوصول إلى التكنولوجيا.

#### ٥ - الشكل والمشاركة ومقدمو الإحاطات الإعلامية

سيتم أخذ الاجتماع شكل مناقشة مفتوحة بحيث يتسنى لجميع الدول الأعضاء مناقشة آرائها بشأن المسائل التي تتعلق بالبنء قيد النظر.

وستُجرى المناقشة المفتوحة في ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٦، الساعة ١٠:٠٠، برئاسة ماريا فيلومينا ديلغادو، وزيرة شؤون الأسرة والنهوض بالمرأة في أنغولا. ويتوقع أن يشارك ويدي بيانات في مستهل المناقشة كل من وكالة الأمين العام والمديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، والأمين العام المساعد للشؤون السياسية، ورئيس لجنة بناء السلام. وستقدم باليجي أيانغ (جنوب السودان) عرضاً شفويًا باسم المجتمع المدني.